

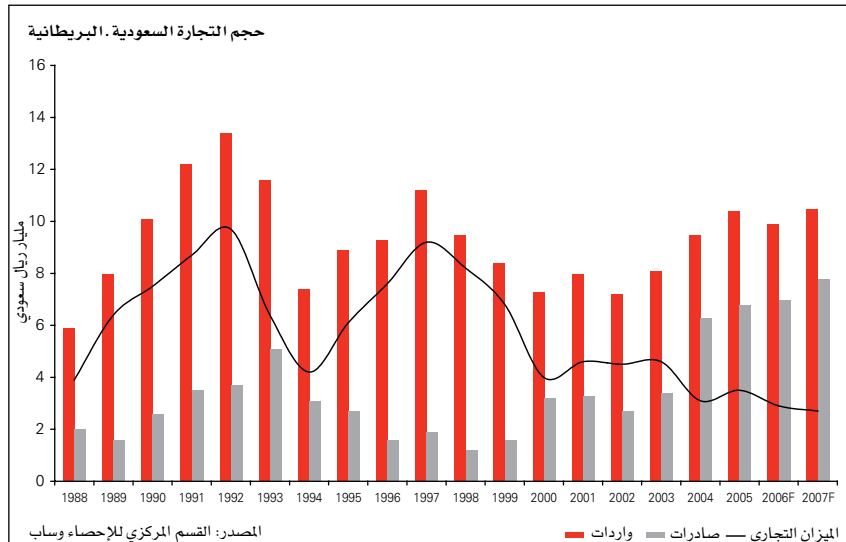
- ◀ لا تزال المملكة المتحدة من بين أكبر المستثمرين الأجانب في المملكة العربية السعودية وهناك توقعات بأن تسجل الصادرات السعودية إلى بريطانيا مستوى قياسياً مرتفعاً في عام 2007
- ◀ من المتوقع أن ترفع صفقة المعدات الدفاعية الجديدة الضخمة قيمة الواردات السعودية من المملكة المتحدة خلال السنوات المقبلة
- ◀ من المفاجئ أن قطاع النفط السعودي لم يعد يُسيطر على الصادرات السعودية إلى المملكة المتحدة

من مملكة مملكة

تمتعت المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة خلال السنوات العشرين الماضية بعلاقات تجارية تميّزت بمتانة إستثنائية. وتعدّ المملكة العربية السعودية من أكبر شركاء المملكة المتحدة في مجالي التجارة والاستثمار بالشرق الأوسط، كما تعدّ بريطانيا من أكبر المستثمرين الأجانب في السعودية. وهناك أكثر من 150 مشروعاً سعودياً - بريطانياً مشتركاً في المملكة العربية السعودية بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 56 مليار ريال سعودي (15 مليار دولار).

على مدى أكثر من عشر سنوات خلت، كان الميزان التجاري لصالح المملكة المتحدة. لكنّ منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، ظلت وتيرة نمو حجم الصادرات السعودية إلى المملكة المتحدة أسرع من وتيرة نمو الصادرات البريطانية إلى السعودية. وهذا ما ساعد في تقليص العجز في الميزان التجاري - من 8.7 مليار ريال سعودي (2.3 مليار دولار) في عام 1991، إلى 3.5 مليار ريال فقط (933 مليون دولار) في عام 2005. وفي السنة التالية، تجاوزت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى المملكة المتحدة وفقاً للبيانات الأولية، تجاوزت عتبة السبعة مليارات ريال سعودي (1.8 مليار دولار)؛ وذلك للمرة الأولى في تاريخ العلاقات التجارية بين المملكتين. علاوة على ذلك، نتوّع أن يُسجّل هذا الرقم في عام 2007، مستوى قياسياً جديداً يقدر بنحو 7.8 مليار ريال سعودي (2.1 مليار دولار).

على الرغم من هذه البيانات، ونتيجةً لتنامي إجمالي الصادرات السعودية إلى مختلف مناطق العالم، تراجعت مرتبة المملكة المتحدة على قائمة أكبر مستوردي المنتجات السعودية من المرتبة التاسعة في عام 1991، إلى الثالثة والعشرين في عام 2005.



العلاقات التجارية السعودية - البريطانية

يمثل النفط أقل من حجم التبادل التجاري ... وربما أقل

30 أكتوبر 2007

د. جون اسفكياناكيس

كبير الاقتصاديين للمجموعة

هاتف: +966 12764602

بريد إلكتروني: johnsfakianakis@saab.com

يمكن الحصول على هذه النشرة وغيرها من المنشورات بتحميلها من شبكة الإنترنت من موقع www.sabb.com

ملاحظة

يجب أن يقرأ هذا التقرير مع الملاحظة الختامية التي تشكل جزءاً من التقرير

تراجع صادرات النفط للمملكة المتحدة

تفاجأ الكثيرون عندما عرفوا أن صناعة النفط لم تعد تسيطر على العلاقات التجارية السعودية - البريطانية. ففي الماضي، وتحديدًا في عام 1984، شكّل النفط ثلاثة أرباع إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية إلى المملكة المتحدة؛ لكنّ في عام 2006، سجّل القطاع غير النفطي 59% من هذه الصادرات. وفي الحقيقة، شكّل القطاع غير النفطي خلال إحدى السنوات (1998) 84% تقريباً من إجمالي الصادرات السعودية إلى بريطانيا.

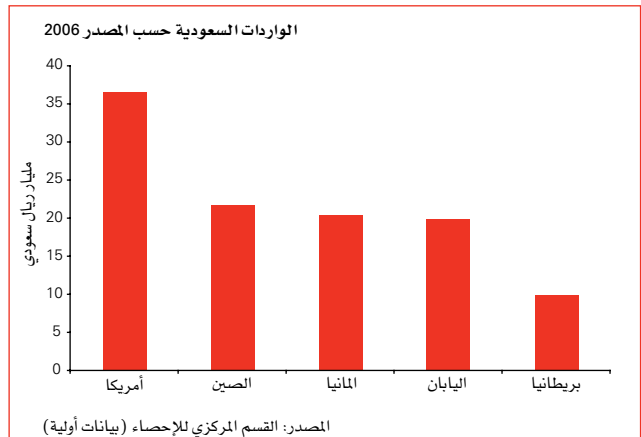
وتشتمل أهم الصادرات السعودية غير النفطية إلى بريطانيا على مكائن الطاقة الكهربائية ومعدّات النقل والصناعات البلاستيكية وغير المعدنية الأخرى. وتُعدّ المملكة العربية السعودية مُصدراً أساسياً للكيميائيات إلى المملكة المتحدة، وذلك على الرغم من أن صناعة الكيمياء في المملكة المتحدة من أضخم الصناعات الكيمائية في أوروبا الغربية. ونحن نتوقع أن تتمكن المملكة العربية السعودية خلال السنوات القادمة من المنافسة بصورة فاعلة من حيث الأسعار وجودة المنتج في مجال الكيمياء المختلفة التي تضم البوليثلين المنخفض الكثافة والجليكول أحادي الميثانول والإثيلين والبوليبروبيلين وثنائي الإثيلين.

وشهد قطاع الصناعات الكيمائية أيضاً استثماراً سعودياً مباشراً في المملكة المتحدة. ففي عام 2006، استحوذت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) على مصانع شركة آي سي آي (لصناعة الأدوية) في مدينة ويلتون بالمملكة المتحدة مقابل 2.6 مليار ريال سعودي (700 مليون دولار). وتعتزم سابك استثمار مبلغ إضافي قدره 562 مليون ريال سعودي (150 مليون دولار) لتحديث هذه المصانع وتظهر حالياً في استثمار 1.1 مليار ريال سعودي إضافية (300 مليون دولار) لإنشاء مصنع جديد. وتُعدُّ الأسهم وسندات الخزينة والعقارات من المجالات الرئيسية الأخرى التي استهدفها الاستثمار السعودي في المملكة المتحدة.

ديناميات متغيرة

واصل النمو السريع في حجم وقيمة الصادرات السعودية إلى المملكة المتحدة تقليص مستوى الفائض التجاري الكبير، الذي طالما تمتعت به المملكة المتحدة في علاقاتها التجارية مع المملكة العربية السعودية. لكنّ في عام 2007، نتوقع أن تزداد قيمة الصادرات البريطانية إلى المملكة العربية السعودية بأكثر من 5.5% مقارنة مع العام السابق، لتبلغ 10.5 مليار ريال سعودي (2.8 مليار دولار) علماً بأنها بلغت 9.9 مليار ريال سعودي (2.6 مليار دولار) في عام 2006. هذا، وظلت المملكة المتحدة منذ أوائل التسعينيات ضمن مجموعة الدول الخمس الأولى في مجال التصدير إلى المملكة العربية السعودية، وتحل المملكة المتحدة حالياً المرتبة الخامسة في هذا المجال بعد الولايات المتحدة والصين وألمانيا واليابان.

من الجانب السعودي، سجّل نصيب المملكة المتحدة من إجمالي الواردات السعودية تراجعاً متواصلاً على مدى العقد الماضي، بينما عزز المصدرون الآسيويون نصيبهم من الأسواق السعودية. ولئن بدت البيانات مضمّلة بعض الشيء، إلا أننا نتوقع للواردات السعودية من بريطانيا أن تزداد بنسبة 20%، وأن تُشحن بحراً إلى المملكة عن طريق الإمارات العربية المتحدة بصورة رئيسية، بالإضافة إلى استيراد جزء منها عبر موانئ عمان والبحرين. وفي الحقيقة، تُعدّ الإمارات العربية المتحدة أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية من بين دول مجلس التعاون الخليجي. ففي عام 2005، بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الإماراتية إلى المملكة العربية السعودية 8.6 مليار ريال سعودي (2.3 مليار دولار).



دور المشتريات العسكرية

أدت عوامل عدّة إلى تذبذب حجم وقيمة الصادرات البريطانية إلى المملكة العربية السعودية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. لكنّ التراجع الأكبر في قيمة تلك الصادرات حدث في عام 2002، عندما انخفضت إلى 7.2 مليار ريال سعودي (1.9 مليار دولار) من مستواها القياسي الذي بلغ في عام 1991 نحو 12.2 مليار ريال سعودي (3.2 مليار دولار). ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض واردات المملكة العربية السعويّة من مختلف المعدات العسكرية البريطانية. ففي السابق، وبموجب صفقة اليمامة لعام 1985، صدرت المملكة المتحدة كميات كبيرة من المعدات العسكرية إلى القوات المسلحة السعودية.

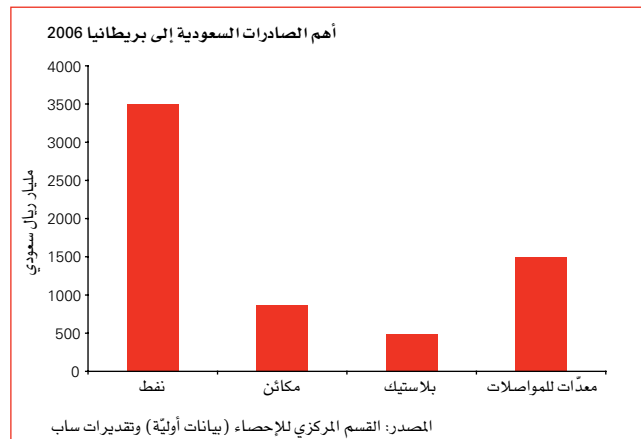
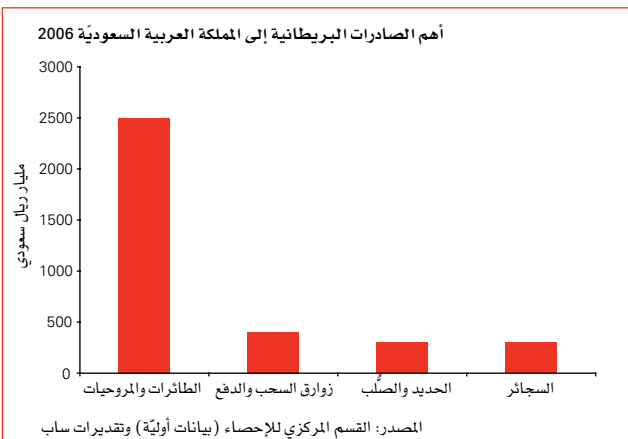
لكنّ لو نظرنا إلى المستقبل لوجدنا أن القرار الذي اتخذته المملكة العربية السعودية مؤخراً بشراء 72 طائرة مقاتلة من طراز يورو فايتير تايفون، يدفعنا إلى توقّع حدوث طفرة كبيرة في قيمة الصادرات البريطانية إلى المملكة خلال السنوات القادمة. إذ تُقدّر قيمة هذه المقاتلات وحدها بنحو 36 مليار ريال سعودي (9.8 مليار دولار)، بينما تشير التقديرات الأولية بشأن عقود نشر هذه المقاتلات وصيانتها والبرامج التدريبية ذات الصلة إلى أن القيمة الكلية لهذه الصفقة قد تزداد بنحو 69 مليار ريال سعودي (18.5 مليار دولار)؛ حسب البيانات التي نشرتها وسائل الإعلام.

تبادل المواهب والثقافة

يعيش ويعمل في المملكة العربية السعودية حالياً نحو 20 ألف بريطاني. كما أن المملكة تستضيف سنوياً نحو 25 ألف حاج ومائة ألف معتمر من بريطانيا.

من جهة أخرى، يتزايد عدد السعوديين والسياح منهم على وجه الخصوص، الذين يزورون المملكة المتحدة. بالدرجة الأولى كسياح. فحتى أكتوبر 2007، بلغ العدد الإجمالي لتأشيرات الدخول التي منحتها السلطات البريطانية للسعوديين الراغبين في زيارة المملكة المتحدة نحو 31 ألف تأشيرة. وبشكل هذا العدد زيادة بمعدّل 55% منذ عام 2004. وخلال نفس الفترة، ازداد عدد السعوديين الذين يدرسون في المملكة المتحدة بمعدّل 50% ليصل حالياً إلى ثلاثة آلاف طالب.

هذا عامل إيجابي بالطبع. فالعلاقات التجارية الثنائية - سواء كانت على صعيد شركات أو حكومتي أي بلدين - تقوم دائماً على علاقات شخصية قويّة. لكنّ الوضع الحالي الجيد الذي تتمتع به العلاقات التجارية السعويّة - البريطانية، ينبثق من التاريخ المشترك والتفاهم الثقافي المتبادل بين البلدين.



ملاحظة

لقد أُعد هذا التقرير بغرض العلم والاطلاع فقط، وتم الحصول على المعلومات الواردة فيه من مصادر خارجية يعتقد ساب بأنها موثوقة، إلا أنه لا يضمن دقتها أو صحتها. كما أن الآراء الواردة فيه تخضع للتغيير من دون إشعار مسبق، ولا يتحمل ساب أية مسؤولية كانت عن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

ويحتوي التقرير على معلومات عامة فقط، ويجب ألا تُفسر على أنها عرض لبيع أو شراء أو اكتتاب في أية استثمارات. كما أن التقرير عند إعداده لم يأخذ في الاعتبار الأهداف الإستثمارية المحددة والوضع الشخصي والاحتياجات الخاصة لأي شخص كان. وبناء عليه يجب على مستلمي التقرير عدم الإعتماد عليه كنصيحة إستثمارية.

هذا، ولن يكون ساب أو مكاتبه أو الشركات التابعة له أو أي من مديريه أو مسؤوليه أو موظفيه مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار، التي قد يتم تكبدها كنتيجة للمعلومات الواردة في هذا التقرير.